

تبين كونه سنة فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة كما ذكره عنهم
 واجيب عما زعمه ايضا باجوبة اخرى فيما نظر واجاب العراقي عن
 ذلك اخذ من كلام السبكي بان كلامه هناك فيما اذا تبين لونه من رمضان
 وهذا فيما اذا لم يتبين شي فليس الاعتقاد على هولاء في الصوم بل في
 السنة فقط فاذا انوي اعتقادا على قولهم شريطين ليل لونه من رمضان
 لا يحتاج الي تجديد سنة اخرى الا تراهم لم يذكر هذا فيما ثبت به الشهر
 وانما ذكره فيما يفتقد عليه في السنة التي وقال الاذرع بجواز ان يكون
 الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في افراد فيكون شكنا بالنسبة
 الي غير من ربه من التساق غير من ظن صدقه وهو اكثر الناس خوف افراد
 من اعتقد صدقهم لو وثقه بهم الا ترى انه ليس يشك بالنسبة الي غيره
 من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقه قطعا وسوان الجمع
 في العميان ويخبر غير معتبر فالاشان كذلك وقد تمت البلوي كثيرا
 شئت هلال الحجة يوم الجمعة مثلا فحدثت الناس برويته ليلة
 الخميس وظن صدقهم وسرعت في غسل يديهم صوم السبت لكونه يوم
 عرفة علي تقدير كمال ذي القعدة لم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد
 وقد اتى الورد رحمه الله تعالى بالثاني لان دفع مستندة الحج مقدمة
 على تحصيل صلوة الذب **وليس اطباق ليلة الثلاثين** **العلم يشك**
 لا تاخذ نافية بالاحتمال اعادة فلا يكون هو يوم شك بل يكون من
 شعبان الحجة المار ولا اثر لظننا برويته لولا السجاب لبعده عن الشمس
 ولو كانت السماء صافية وتراي الناس الهلال فلم يحدث برويته
 وليس بيوم شك وقبل هوشك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن ان
 يري الهلال من خلفها وان تخفى تحتها وكثير يحدث برويته قبل هو
 يوم شك وقبل لاقال في الروضة لا مع ليس يشك **وليس تجمل الفط**
 بتناول شي كما في الجواهر وقضية عدم حصول سنة التعمير الجاه
 وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر ومحل الذب اذا تحقق

وقضية ثلاثة كاحتمال ان يوم الشك يحصل اذا رسوا اطراف الفجر
 فليس هو يوم الشك بل هو يوم العيد والبارز والفرز يوم عدم اطراف الفجر
 لا يورث شك بما ذكره الشافعي والاولى اعادة الفجر يوم عدم اطراف الفجر
 والسماح بغيره من ذكره في حمله على الفجر

الرد

الغروب او ظنه ظنا باعادة الحجر لانزال الناس بخبر ما عجلوا الفطر متفق
 عليه ويكره تاخيرها ان قصد ذلك وراي ان فيه فضيلة والا فلا باس
 به كما في المجموع عن نفس الامم وفيه عن صاحب البيان انه يكره ان يخفف
 بما ذكره وان يشربه ويتقاه لالا ضرورة قال وكانه شبه بالسؤال
 للمصالح بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا انتهى وقول الزركشي انه انما يتاق
 على القول بان كراهة السؤال لا يتناول بالغروب والاكثر ان علي خلافة
 يرد بان الظاهر تارة مطلقا لوضوح الفرق بينهما **وليس الفطر علي**
تم والابان لوجده فما لحذر اذا كان احكم مما يفتقر علي التفرقات
 لم يجد التفرقة على المسافة بطور صحة الترمذي وابن حبان وورد انه
 صلى الله عليه وسلم كان يفتقر قبل ان يعصي علي رطبات فان لم يكن
 قعلي تمرات فان لم يكن حسي حسوات من ما وقضية هذا الخبر تقدم
 الرطب على التمر وان السنة تثليث ما يفتقر عليه من رطب وغيره وهو
 كذلك كما اقتضاه في الثاني نفس حرسلة وتصريح ابن عبد السلام به في
 ما وقع المصنف وغيره بتمواذ هو اسم جنس جمعي وتغير جمع بتمرة محمول
 على انه يحمل بما اصل السنة سوا في ذلك من هو عكة وغيره خلافا
 للحج الطبري **وتأخير السجور** الخبر لانزال الناس بخبر ما عجلوا الفطر واخروا
 السجور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولان تأخير السجور
 اقرب للفقوس على العبادة ومع تسخير نافع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شرفنا الي الصلاة وكان قد ربا بينهما قدر حسن اية وفيه ضبط
 لقد رما يحصل به سنة التأخير وليس السجور ايضا الخبر تسجور اذ ان
 في السجور بركة والخبر الحام في صحيحه استغنىوا بطعام السجور علي صيام
 النهار وبقيلولة النهار علي قيام الليل والسجور ينفع السجين المالكول
 ويقومها الاكل ويحتمل بقليل المطعوم وكثيره خير تسجور ولو بجمرة
 ماء ويدخل وقتها بنفس الليل ومحل استجابها اذا رضى بمقتضاه او
 لم يخش به ضررا كما قاله الحاشي ولهذا قال الخليلي اذ ان شعبان ينبغي